



أثر معايير الحوكمة الشرعية في تعزيز الإفصاح والشفافية في المصارف الإسلامية الكويتية

The Impact of Governance Corporate Standards on Enhancing Disclosure and Transparency in Kuwaiti Islamic Banks

وليد خالد جديع العازمي*، عبد المجيد عبيد حسن*، وأشرف شرف الدين*¹

alamri@iium.edu.my

الملخص

يهدف هذا البحث إلى التعرف على أثر معايير الحوكمة الشرعية في تعزيز الإفصاح والشفافية في المصارف الإسلامية الكويتية. شمل مجتمع الدراسة جميع المصارف الإسلامية الكويتية المدرجة في سوق الكويت المالي، والبالغ عددها خمسة مصارف، أما العينة فتكونت من (81) مستجيب من المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في المصارف المشمولة بالدراسة. وتوصل البحث إلى وجود أثر لمعايير الحوكمة الشرعية المتمثلة بـ (مجلس الإدارة، لجان مجلس الإدارة، بيئة الضبط والرقابة، العلاقة بين المساهمين) في تعزيز الإفصاح والشفافية في المصارف الإسلامية الكويتية. وأوصت الدراسة بالتأكيد على ضرورة الاستمرار بتفعيل معايير الحوكمة الشرعية وذلك لتفادي الآثار التي قد تتعرض لها المصارف الإسلامية من جراء ضعف الجوانب التطبيقية لمبادئ الحوكمة الشرعية بداخلها.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة الشرعية، الشفافية والإفصاح، المصارف الإسلامية الكويتية.

Abstract

This research aims to identify the impact of governance corporate standards on enhancing disclosure and transparency in Kuwaiti Islamic banks. The study population

¹ معهد المصرفية والمالية الإسلامية، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا.

included all Kuwaiti Islamic banks listed in the Kuwait Financial Market, and they numbered five, while the sample consisted of (81) respondents from financial managers and accountants working in the banks covered by the study. The research found that there is an effect of the Sharia governance standards represented by (Board of Directors, Board Committees, Control and Control Environment, the relationship between shareholders) in enhancing disclosure and transparency in Kuwaiti Islamic banks. The study recommended emphasizing the need to continue to activate the standards of Sharia Governance in order to avoid the effects that Islamic banks may be exposed to due to the weak application aspects of Sharia Governance principles within them.

Keywords: Governance Corporate, Disclosure and Transparency, Kuwaiti Islamic Banks.

المقدمة

تعتبر الحوكمة الشرعية امتداد لمفهوم الحوكمة في الشركات التقليدية، إلا أنها تنفرد بخصوصية تقيدها بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية والعمل الحلال والابتعاد عن التعاملات الربوية، كذلك فإن وجود هيئة الرقابة الشرعية يأتي للمحافظة على الأموال ومصالح كافة الأطراف وحقوق المستثمرين والمساهمين على اعتبار أنها ضرورة من الضرورات الشرعية لتحقيق أفضل النتائج المرجوة تجاه المتعاملين مع المصارف. وقد تناولت بعض من الأبحاث والدراسات العديد من التصورات لمختلف الأطراف حول ضرورة وأهمية الإفصاح والشفافية، ومن الأسباب التي تدفع منظمات الأعمال لتقديم المعلومات على مستوى معين من الإفصاح والشفافية هو تأثيرها على سعر سهم المنظمة السوقي، وتخفيض تكلفة رأس المال، وتحسين قدراتها في الحصول على التمويل المناسب من خلال أسواق رأس المال وبالتكلفة المناسبة (Myburgh, 2011, p: 199).

وبناءً على ذلك فإن الحوكمة الشرعية هي أحد الوسائل التي يتم من خلالها تعزيز عمليات الإفصاح والشفافية من مختلف جوانبها، وبالتالي ضبط المعالجات المحاسبية وحسم

المشاكل الخاصة بعملية القياس المحاسبي وضبط شكل وعرض محتوى القوائم المالية، هذا كله سيؤثر على جودة ومنفعة المعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية. وقد تطورت المصارف الإسلامية بشكل كبير، وازدادت شدة المنافسة مع بعضها بعضاً، وكذلك بين المصارف الإسلامية والتقليدية من الجهة الأخرى، الأمر الذي عزز حاجتها لزيادة العناية والاهتمام بضبط عملياتها المؤسسية والتنظيمية والشرعية وذلك من أجل الوصول إلى مستوى تطلعات الأفراد والمؤسسات المتعاملة مع هذه المصارف. تسعى هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على أثر معايير الحوكمة الشرعية في تعزيز الإفصاح والشفافية في المصارف الإسلامية الكويتية، وما يترتب على ذلك من تعظيم القيمة المتحققة عن ممارسة هذه المصارف لأنشطتها، وما يتطلبه ذلك من ضرورة تعزيز عمليات الإفصاح والشفافية، ومهارات وقدرات القائمين بتنفيذها، لتوفير الضمان الكافي لإقناع الإدارة بأهمية وفاعلية الأثر الجديد، ومن ثم حفزها لتدعيمه.

مشكلة الدراسة وعناصرها

لقد تزايد الاهتمام العالمي بتطبيق الحوكمة وذلك في أعقاب الانهيارات والأزمات المالية والاقتصادية، التي كشفت عن وجود الكثير من أوجه القصور في تطبيق آليات الإفصاح والشفافية وافتقار الإدارة إلى وجود ممارسات سليمة في الرقابة والإشراف ونقص الخبرة والمهارة التي أثرت سلباً على المتعاملين مع المؤسسات. وفي السنوات الأخيرة تطورت الصناعة المالية الإسلامية وزاد حجم الأصول التي تديرها المؤسسات المالية الإسلامية، وشهدت أعداد تلك التي تعمل حسب الشريعة الإسلامية زيادة كبيرة، وزادت تبعاً لذلك إصدارات الصكوك والصناديق الاستثمارية التي تعمل طبقاً لمتطلبات الشريعة الإسلامية.

والحوكمة الشرعية تعتبر أحد الركائز لتلافي العيوب الهيكلية التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمفهوم الحوكمة المؤسسية التقليدي، لذلك ينبغي إدراك ومعرفة العوامل التي تؤدي إلى نجاح تطبيق قواعدها المستندة على النظام الشرعي في المصارف الإسلامية الكويتية، وكذلك معرفة أثر تطبيقها في تعزيز الإفصاح والشفافية في هذه المصارف وبشكل يسهم في تلافي الكثير من الجوانب المتعلقة بضعف جودة الالتزام الشرعي في هذه المصارف. ويمكن تحقيق الغرض من هذه الدراسة من خلال الإجابة عن السؤال الآتي: هل يوجد أثر لمعايير الحوكمة الشرعية المتمثلة بـ (مجلس الإدارة، لجان مجلس الإدارة، بيئة الضبط والرقابة، العلاقة بين المساهمين) في تعزيز الإفصاح والشفافية في المصارف الإسلامية الكويتية؟

هدف الدراسة: يتمثل الهدف الأساسي لهذه الدراسة في التعرف على أثر معايير الحوكمة الشرعية في تعزيز الإفصاح والشفافية في المصارف الإسلامية الكويتية.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تعتبر من أول الدراسات التي تناولت الربط بين معايير الحوكمة الشرعية وبين الإفصاح والشفافية في المصارف الإسلامية الكويتية، حيث أن هذه المصارف تعتبر من القطاعات المهمة في الاقتصاد الوطني لدولة الكويت. ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة من استفادة المصارف الإسلامية الكويتية المبحوثة من نتائجها بالشكل الذي يساعدها في تعزيز الإفصاح والشفافية في المصارف الإسلامية الكويتية، كما إن هذه الدراسة تستمد أهميتها من أن تفيد نتائجها المديرين الماليين والمحاسبين

العاملين في المصارف الإسلامية الكويتية من خلال تعرفهم بأهمية الحوكمة الشرعية في تعزيز الإفصاح والشفافية.

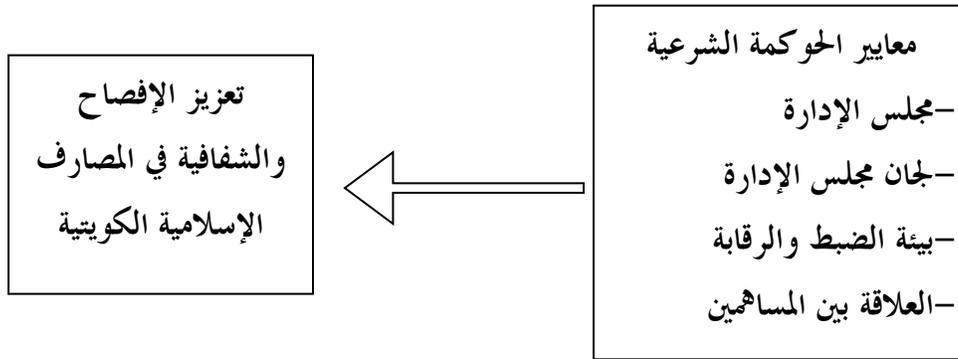
فرضيات الدراسة

تختبر الدراسة الفرضية الآتية: لا يوجد أثر لمعايير الحوكمة الشرعية المتمثلة بـ (مجلس الإدارة، لجان مجلس الإدارة، بيئة الضبط والرقابة، العلاقة بين المساهمين) في تعزيز الإفصاح والشفافية في المصارف الإسلامية الكويتية.

نموذج الدراسة

المتغيرات المستقلة

المتغير التابع



الشكل (1): نموذج الدراسة

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على معايير الحوكمة الشرعية.

نوع الدراسة: تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الميدانية والتي تم إتباع الأسلوب الوصفي والتحليلي، بهدف معرفة أثر معايير الحوكمة الشرعية في تعزيز الإفصاح والشفافية في المصارف الإسلامية الكويتية.

مجتمع الدراسة والعينة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع المصارف الإسلامية الكويتية المدرجة في سوق الكويت المالي، والبالغ عددها خمسة مصارف، حسب ما ورد في (النشرة السنوية الصادرة عن البنك المركزي الكويتي، 2019)، هي: البنك الأهلي المتحد، بنك الكويت الدولي، بنك التمويل الكويتي، بنك بويان، بنك وربة. أما العينة فتكونت من (81) مستجيب من المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في هذه المصارف، وتم اختيار عينة عشوائية من خلال توزيع ما معدله (20) استبانة في كل مصرف من هذه المصارف بفروعها المنتشرة في محافظات الكويت الستة، حيث بلغ عدد الاستبانات الموزعة (100) استبانة. وقد تم استرداد (81) استبانة وبنسبة (81%) من إجمالي الاستبانات الموزعة تم إخضاعها جميعها للتحليل الإحصائي.

مصادر البيانات

تم الاعتماد على نوعين من مصادر المعلومات هما المصادر الثانوية، مثل كتب المحاسبة والمواد العلمية والنشرات والدوريات المتخصصة والأبحاث المحاسبية وخاصة التي تبحث في موضوع الحوكمة الشرعية والإفصاح والشفافية، كذلك المصادر الأولية من خلال تصميم وتطوير استبانة خطية لموضوع البحث الحالي، وللتأكد من صدق الأداة

وقدرتها على قياس المتغيرات، فقد تم استخراج معامل كرونباخ ألفا للاتساق الداخلي حيث بلغ (85.8%) وهي نسبة جيدة جدا يعتمد عليها في اعتماد نتائج البحث الحالية.

أساليب التحليل الإحصائي: قام الباحث بالاستعانة بالأساليب الإحصائية ضمن برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) في تحليل البيانات، حيث استخدم الباحث المتوسطات والانحرافات المعيارية وتحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression).

الدراسات السابقة

بينت دراسة زعتري، (2012) أهمية وجود نظام الحوكمة للمصارف الإسلامية وأثر تطبيقه على الحياة الاقتصادية والاجتماعية تتمثل بالمساعدة على توفير الثقة بين العنصر الاجتماعي والاقتصادي، المحافظة على السلامة المصرفية، تحسين كفاءة أداء الأعمال المصرفية (الخدمية والاستثمارية)، قطع طريق الفساد، وذلك أن انهيار (إفلاس) المصارف الإسلامية له تأثير على الصعيد الاجتماعي والديني، بالإضافة إلى التأثير الاقتصادي وإضعاف النظام المالي.

وهدفت دراسة عيشي، وعمري، (2013) إلى معرفة أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحكومة. وانه تتوفر مقومات أثر أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحكومة. كذلك تتوفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح.

وهدفت دراسة (Pike and Mangena, 2015) إلى التعرف على العلاقة بين الحوكمة المؤسسية ومستوى الإفصاح، وقد بينت الدراسة النتائج انه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين ملكية أعضاء لجنة التدقيق لأسهم الشركة ومستوى الإفصاح. كما تبين أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين الخبرة في الشؤون المالية ومستوى الإفصاح. واتضح عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين حجم اللجان المشكلة ومستوى الإفصاح.

وبينت دراسة العمري، (2015) أن مساهمة حوكمة الشركات في تحقيق جودة الإفصاح المحاسبي يزيد من ثقة المستثمرين والمساهمين في المعلومات المالية المنشورة. بما يضمن حماية حقوق المستثمرين والمساهمين وبالتالي خلق الثقة في السوق المالي وذلك بزيادة معدلات الاستثمار ودعم القدرات التنافسية ويعتبر كمؤشر لرفع من كفاءة السوق المالي.

وتوصلت دراسة (Dey Aiysha, 2015) إلى أن أكثر المبادئ التي لها ارتباط بجودة الحوكمة المؤسسية ومصداقية التقارير المالية هي (استقلالية رئيس مجلس الإدارة، واستقلالية أعضاء مجلس الإدارة، ومسؤوليات مجلس الإدارة، وفاعلية لجنة التدقيق، وحقوق حاملي الأسهم)، كذلك توصلت الدراسة إلى أن هناك ارتباط بين جودة الحوكمة المؤسسية ومصداقية التقارير المالية وبشكل ملحوظ ارتباط مصداقية التقارير المالية مع ارتفاع مستوى كلفة تطبيق الحوكمة المؤسسية التي تتحملها الشركات.

وأظهرت دراسة الطراونة، (2016) وجود أثر لعوامل نجاح إستراتيجيه الحوكمة المتمثلة بـ(إستراتيجية حوكمة فعالة ومحكمة، حماية المساهمين والمستثمرين، العدالة والمساواة، الإفصاح والشفافية، تحمل المسؤوليات لمجلس الإدارة، ممارسة الشركات

لأساليب الإدارة الحديثة) على تحقيق الإفصاح وجودة التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق عمان المالي.

الحوكمة الشرعية

لقد تعددت التعريفات لمصطلح الحوكمة وذلك حسب وجهات النظر التي يحملها الباحثون عن المفهوم، وعرفته مؤسسة التمويل الدولية بأنه: " القوانين والتعليمات والأنظمة الهادفة إلى إحكام الرقابة والتأكد من التزام إدارة المنظمة بواجباتها والتحكم في أعمالها بما يتوافق مع الأهداف الموضوعة ومعايير السلامة بشكل عام، إضافة إلى توفير آلية للربط بين مصالح المساهمين والجهات ذات العلاقة بهدف تعزيز أداء المنظمة" (Alamgir, 2017, p: 7).

عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) * الحوكمة بأنها مجموعة من العمليات والعلاقات التي تتم من خلال إجراءات يستخدمها القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة والمساهمين وممثلي أصحاب المصالح والأطراف التي لها علاقة بالمنظمة وهي تتضمن الهيكل الذي من خلاله يتم وضع أهداف المؤسسة والأدوات التي يتم بها إدارة المخاطر ومراقبتها والتأكيد على كفاية الضوابط الرقابية لتجنبها، مما يؤدي إلى الإسهام المباشر في انجاز أهداف وخطط الشركة وكيفية تنفيذها وأسلوب متابعة الأداء" (الشمري، 2018، ص118).

والحوكمة الشرعية كمفهوم واصطلاح لا تختلف عن مفاهيم الحوكمة المطبقة بمختلف دول العالم، وإن وجدت بعض الاختلافات في القليل من المفاهيم والمصطلحات

* Organization for Economic Co-operation and Development

وأشكال التعبير عنها، فإن أوجه الاختلافات بين الحوكمة وبين المنظور الإسلامي هو في معايير التطبيق، فالحوكمة الشرعية تتمثل في عملية تنظيم وترتيب العلاقة ما بين إدارة المنظمة وسلوكياتها ومجلس الإدارة والمساهمين وحاملي الأسهم وممثلي أصحاب المصالح والأطراف ذات العلاقة والعمل على متابعة وتقييم مستويات الأداء لكي تعود الفائدة والنفع على كافة الأطراف (أبو حماد، 2009، ص12).

ويرى الباحث أن الحوكمة الشرعية هي عبارة من آليات وإجراءات وقوانين ونظم وقرارات تضمن أن يسود بالمنظمة قيم النزاهة والشفافية والعدالة والالتزام والانضباط، والهدف منها تعزيز التوجهات نحو الجودة والتميز في الأداء المؤسسي، وذلك من خلال تجسيد التصرفات المثالية في عمل إدارة المنظمة في الجوانب المرتبطة باستغلال كافة مواردها الاقتصادية المتاحة، وبشكل يحقق أعلى القيم والمنافع لجميع الأطراف وأصحاب المصالح.

مبادئ ومعايير الحوكمة الشرعية

تم وضع مبادئ ومعايير للحوكمة الشرعية كاستجابة للدعوات الرامية لإيجاد الأطر المناسبة لقيام المنظمات والحكومات بتقييم وتحسين الأطر القانونية والمؤسسية والتنظيمية الخاصة بالحوكمة الشرعية، كما إنها توفر الإرشادات لكافة الأطراف لتنمية ممارستها الجيدة للحوكمة، وقد تم وضع المبادئ للحوكمة الشرعية، وتمثل هذه المبادئ في ما يلي: (سليمان، 2016، ص65).

أولاً: مجلس الإدارة

ويشمل هذا المبدأ من مبادئ الحوكمة الشرعية هيكل مجلس الإدارة والواجبات القانونية، وآلية اختيار الأعضاء والمهام الأساسية، والإشراف على الإدارة التنفيذية من خلال هيئة الرقابة الشرعية، وضرورة الفصل بين إدارة المنظمات عن ملاكها، وتحقيق مبادئ الاستقلالية ومحاسبة المسؤولية، وتحقيق عندما تصبح هذه المسؤوليات من حيث: المهام والمسؤوليات، وتفويض الصلاحيات، وبيان الحقوق والواجبات، وغيرها، وينبغي إتاحة الإطار لأسلوب ممارسة الإدارة لسلطاتها، كما يجب أن يكفل المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة، وأن تضمن مساءلة مجلس الإدارة، من قبل الشركة والمساهمين (الخصيري، 2015، ص142).

كما يقوم مجلس الإدارة وبناءً على تقارير دورية، ترفعها الإدارة التنفيذية، والمدقق الداخلي، والمدقق الشرعي الداخلي، وتلك التي ترسل إليه من قبل هيئة الرقابة الشرعية والمدقق الخارجي، مراجعة أداء الشركة، وتقييم أعمالها، وحسن إدارتها، وتحدي الانحرافات والتجاوزات، وتحليل أسبابها، وتحديد المسؤولين عنها، والمحاسبة عليها، وإصدار التعليمات اللازمة لمعالجتها، وتفادي تكرارها (سليمان، 2016، ص56).

ثانياً: لجان مجلس الإدارة

لقد نشأت الحاجة إلى لجان مجلس الإدارة نتيجة لعدد من التطورات والتي حدثت على مدى فترة من الزمن على العلاقة بين أعضاء مجالس الإدارة وأفراد الإدارات التنفيذية أدت إلى تجاوز الكثير من الملاحظات الهامة والتي لم يتح لها أن تصل إلى مجالس الإدارة، مما أدى إلى عددٍ من المشاكل وفقدان الثقة، وكما هو مفهوم فإن الهيئات العامة وهيئة الرقابة الشرعية هي صاحبة الصلاحية بتعيين الإدارات التنفيذية، إلا أن الممارسة أثبتت أن

مجالس الإدارة باتت تؤثر وتوجه هذا التعيين نتيجة العلاقات التي تتطور بينهم وبين هذه الإدارات أثناء ممارسة الأعمال (أبو الخير والسقا، 2012، ص53).

ويشير (علي، وشحاتة، 2017، ص98) إلى هذه اللجان تكون منبثقة من مجلس الإدارة، بحيث يكون أعضاؤها مستقلين (غير تنفيذيين)، ويمتلك أحد أعضائها على الأقل خبرة مالية أو محاسبية، ويحكم عملها دليل مكتوب يبين بوضوح مهامها ومسؤولياتها، وتمتلك اللجنة السلطة الكافية للقيام بمهامها، وأن هناك العديد من العوامل التي ساعدت على زيادة الاهتمام في تشكيل لجان من أعضاء مجالس الإدارة غير التنفيذيين وأهم هذه العوامل رغبة الملاك والمساهمين في المنظمات في إيجاد آليات إدارية وتنظيمية تساعد على ضبط تصرفات الإدارة وإحكام الرقابة على أداؤها باعتبارها وكيل عنهم بالأمور المالية والرقابية.

ثالثاً: بيئة الضبط والرقابة

وتتمثل بيئة الضبط والرقابة بالسياسات والإجراءات التي تعكس الاتجاه العام للإدارة العليا، وأعضاء مجلس الإدارة، وملاك الشركة عن الرقابة وأهميتها، حيث تعد بيئة الرقابة مؤشراً قوياً على وجود نظام رقابة فعال، فوجود هيئة الرقابة الشرعية وأقسام التدقيق الداخلي وأنظمة المحاسبة الجيدة، وما يرافقها من اهتمام كافٍ من قبل الإدارة بتقارير هذه الأقسام عن التجاوزات والاختلالات، وقد أعطى تقرير لجنة (COSO) * أهمية كبيرة لبيئة الرقابة الداخلية باعتبارها الأساس الذي تبنى عليه بقية مكونات الرقابة الداخلية (Louwers et al, 2015, p:141).

* Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission's Internal Control – Integrated Framework

وتتأثر بيئة الضبط والرقابة بهيكلية المنظمة والعلاقات والمسؤوليات، كما لديها تأثير قوي على القرارات والأنشطة التي تقوم بها الشركة، وتوفر الأساس لنظام شامل للرقابة الداخلية حيث تحتوي على جميع عناصر الرقابة الداخلية، التي تشمل النزاهة والقيم الأخلاقية واتجاهات إدارة الشركة والأمانة والنزاهة والإخلاص في العمل، والحرص على الإنجاز والالتزام بالكفاءة وذلك من خلال وجود مستويات للأداء داخل الشركة مع ضمان الالتزام بها، وهذا يتطلب رسم سياسات واستراتيجيات (-Dinapoli, 2017, p: 7).

رابعاً: العلاقة بين المساهمين

في إطار الحوكمة الشرعية يجب أن يتم ضمان العلاقة الجيدة بين جميع المساهمين بمن فيهم المساهمين الأجانب ومساهمي الأقلية، والعمل على حمايتهم من أي عمليات استخدام أو دمج يكون مشكوك فيها، كذلك ضمان الحق لهم بالاطلاع على جميع المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المدراء التنفيذيين، كما ينبغي بناء علاقة قائمة على الثقة بين كافة المساهمين الأجانب والمساهمين المحليين، وذلك بمنحهم الحقوق المتعلقة بالتصويت بالجمعية العامة على كافة القرارات التي يتم اتخاذها في الاجتماعات التي تعقدتها الهيئة العامة، والعمل أيضاً على حماية هؤلاء المساهمين من أي نتائج تترتب على تداول المعلومات داخل المنظمة، أو القيام بإبرام صفقات غير اعتيادية مع كافة أطراف العلاقة، مع تمكين مساهمي الأقلية من حملة الأسهم بالدفاع عن عمليات الانتهاك لحقوقهم من جانب مسؤولي المنظمة أو حملة الغالبية للأسهم (Fawzy, 2013, p: 7).

كذلك ينبغي أن تكون هناك علاقة وطيدة بين أصحاب المصالح من حملة السندات والبنوك والموردين والعملاء والدائنين والعاملين بالمنظمة والجهات الحكومية، وهؤلاء يجب العمل على احترام كافة الحقوق التي القانونية التي تترتب على انضمامهم

للمنظمة، والاعتراف بمصالح ذوي الحقوق التي يقرها القانون وتنشأ نتيجة الاتفاقيات المتبادلة، وينبغي السماح لأصحاب المصالح بالمشاركة بوضع الآليات التي من شأنها تعزيز الأداء لأجل ضمان المشاركة لجميع العاملين، مع توفير الآليات المناسبة للمشاركة في الرقابة على أعمال المنظمة والحصول على المعلومات، إضافة إلى تعويضهم عن الانتهاكات التي قد تحصل لحقوقهم، وتوفير المعلومات اللازمة لهم بشكل دوري وبالوقت المناسب، وحقهم في إبلاغ مجلس الإدارة بالتصرفات أو المخالفات غير القانونية أو غير الأخلاقية (علي وشحاته، 2017، ص88).

الإفصاح والشفافية

تقوم المنظمات بعملية الإفصاح حسب القوانين والأنظمة النافذة، ووفق ما تمليه المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والمعايير الدولية للتقارير المالية في الموضوعات التي لا تغطيها معايير الهيئة وبشكل غير متعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، وينبغي أن يتم الإفصاح عن كافة المعلومات المهمة والأمر المالية ومركزها المالي وحركة التدفقات النقدية في إطار حوكمة الشركات بصورة سليمة وبالوقت المناسب، ويتوجب أن يشمل الإفصاح عن المدى الذي تتضمن تحقيق أهداف المنظمة، مع ضرورة الإفصاح عن نصيب الأغلبية بحقوق الملكية وحقوق الأقلية من حملة الأسهم ومكافآت مجلس الإدارة والمؤهلات التي يحملها أعضاء المجلس وغيرها (علي، وشحاته، 2017، ص89-90).

وينظر إلى عمليات الإفصاح والشفافية كظاهرة تتأثر بعدد من الظروف، ومنها الظروف التشريعية والقانونية والظروف الاقتصادية وغيرها، ويكون الإفصاح المحاسبي عن المعلومات الخاصة بملكية النسبة الأكبر من الأسهم، والإفصاح الخاص برئيس وأعضاء

مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، ويتم الإفصاح عن كافة المعلومات بطريقة شفافة ونزيهة وعادلة وصادقة واستقامة وموضوعية وأمانة بين كافة المساهمين وأصحاب المصالح في الوقت المناسب ودون تأخير (Myburgh, 2011, p: 204).

وتعتبر عمليات الإفصاح والشفافية مثار اهتمام العديد من الدارسين والباحثين في علم المحاسبة، كذلك فإن الربط بين الإفصاح والشفافية عن المعلومات المحاسبية وبين تكلفة رأس المال واحدة من أبرز القضايا الأساسية التي تلاقي الاهتمام الكبير على المستويين النظري والتطبيقي، فمنذ عام 1929م وحين اتمت الأسواق المالية تركزت الجهود المبذولة من قبل المشرعين على وضع حد لقيام المنظمات بالتحفظ على تحديد مدى وتوقيت ومحتوى وشكل الإفصاح والشفافية الذي يقدم إلى المساهمين وأصحاب المصالح والملاك، ومع ذلك فإنه لا يزال هناك فرق ملحوظ في مستوى الإفصاح والشفافية لهذه المنظمات المدرجة في أسواق الأوراق المالية (العيسى، 2010، ص75).

ويشير (Rikanovic, 2015, p: 52) إلى أن قيام المنظمات بتقديم مستوى معين من الإفصاح بعضه إفصاح إلزامي والبعض الآخر إفصاح اختياري لم يكن بلا هدف، فقد بينت العديد من الأبحاث والدراسات أن الحصول على بعض الفوائد والمنافع الاقتصادية، مثل تخفيض تكلفة رأس المال كان في قمة الاهتمامات لدى متخذي القرارات المتعلقة بالإفصاح والشفافية لدى الشركات المدرجة في الأسواق المالية.

ويرى الباحث أن الإفصاح عن المعلومات بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح يجب أن يكون بأسلوب شفاف وعادل وبالوقت المناسب، حيث يعتبر الإفصاح عن المعلومات مفيد بمجال تحسين قدرات المساهمين وحملة الأسهم وأصحاب المصالح حول أنظمة الرقابة والحد من الفساد الناجم عن تعارض المصالح، شريطة أن يتم إعداد تلك

المعلومات من الكوادر المحاسبية المؤهلة والمدققة من قبل مدققي الحسابات المؤهلين والمستقلين بالاستناد للمعايير المحاسبية والتدقيقية الملائمة.

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

أولاً: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال (مجلس الإدارة)

جدول (1): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة

الدراسة عن فقرات مجال "مجلس الإدارة" مرتبة تنازلياً (ن 81)

الرتبة	رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقييم
1	1	يتحمل مجلس إدارة المصرف كافة المسؤوليات المتعلقة بعمليات البنك وسلامة وضعه المالي	4.58	.570	مرتفعة
2	3	يقوم مجلس الإدارة بالتأكد من أن البنك يتمتع بنزاهة عالية في ممارسة أعماله	4.48	.502	مرتفعة
3	5	يحرص المصرف على حماية حقوق المساهمين وتنميتها على المدى الطويل	4.44	.617	مرتفعة
4	4	يحرص مجلس إدارة المصرف	4.37	.707	مرتفعة

الرتبة	رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقييم
		على إتباع سياسة تتضمن تعيين مدير عام يتمتع بالنزاهة			
5	2	يقوم مجلس إدارة المصرف بتشريع قوانين وأنظمة ذات الصلة بمجلس الإدارة	4.35	.702	مرتفعة
		مجال مجلس الإدارة	4.44	.424	مرتفعة

يشير الجدول (1) إلى أن المتوسطات الحسابية لمعيار مجلس الإدارة قد جاءت بالمستوى المرتفع، وبلغت متوسطاتها الحسابية ما بين (4.35- 4.58) وقد جاءت الفقرة التي تنص أنه "يتحمل مجلس إدارة البنك كافة المسؤوليات المتعلقة بعمليات المصرف وسلامة وضعه المالي" بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (4.58) بينما جاءت الفقرة التي تنص على أنه "يقوم مجلس الإدارة بتشريع قوانين وأنظمة ذات الصلة بمجلس الإدارة" في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (4.35). أما الانحرافات المعيارية للعبارة التي شملها هذا المعيار فيلاحظ إنها منخفضة وهي تؤثر على أن إجابات عينة الدراسة متقاربة ومتشابهة إلى حد كبير.

ثانيا: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال (لجان مجلس الإدارة)

جدول (2): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة

الدراسة عن فقرات مجال "لجان مجلس الإدارة" مرتبة تنازليا (ن 81)

الرتبة	رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقييم
1	10	يقوم المصرف بتشكيل لجنة إدارة المخاطر لمراجعة سياسات واستراتيجيات إدارة المخاطر لدى البنك قبل اعتمادها من المجلس	4.35	.556	مرتفعة
2	7	يقوم المصرف بتشكيل لجنة الانتقاء والمكافآت والتي تتولى مسؤولية التأكد من وجود سياسة مكافآت لدى المصرف	4.18	.756	مرتفعة
3	6	يقوم المصرف بتشكيل لجنة الحوكمة للإشراف على ممارسات الحوكمة في البنك لضمان وجود جميع العناصر اللازمة لها	4.16	.732	مرتفعة
4	9	يقوم المصرف برقابة ومعالجة حالات التعارض المحتملة للمجلس	4.15	.960	مرتفعة
5	8	يقوم المصرف بتشكيل لجنة التدقيق لممارسة المسؤوليات والصلاحيات الموكلة إليها	4.10	.717	مرتفعة

الرتبة	رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقييم
		بموجب قانون البنوك وأي تشريعات أخرى ذات علاقة			
		مجال لجان مجلس الإدارة	4.19	.622	مرتفعة

يشير الجدول (2) إلى أن المتوسطات الحسابية لمعيار لجان مجلس الإدارة قد جاءت بالمستوى المرتفع، وبلغت متوسطاتها الحسابية ما بين (4.10-4.35) وقد جاءت الفقرة التي تنص أنه "يقوم المصرف بتشكيل لجنة إدارة المخاطر لمراجعة سياسات واستراتيجيات إدارة المخاطر لدى المصرف قبل اعتمادها من المجلس" بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (4.35) بينما جاءت الفقرة التي تنص على أنه "يقوم البنك بتشكيل لجنة التدقيق لممارسة المسؤوليات والصلاحيات الموكلة إليها بموجب قانون البنوك وأي تشريعات أخرى ذات علاقة" في المرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (4.10). أما الانحرافات المعيارية للعبارات التي شملها هذا المعيار فيلاحظ إنها منخفضة وهي تؤثر على أن إجابات العينة متقاربة ومتشابهة إلى حد كبير.

ثالثاً: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال (بيئة الضبط والرقابة)

جدول (3): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة

الدراسة عن فقرات مجال "بيئة الضبط والرقابة" مرتبة تنازلياً (ن 81)

الرتبة	رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقييم
1	11	يقوم مجلس إدارة المصرف بتضمين التقرير السنوي تقريراً حول مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية على الإبلاغ المالي	4.48	.680	مرتفعة
2	12	لدى المصرف وحدة للامثال تتولى إعداد منهجية فعالة لضمان امتثال البنك بجميع القوانين التعليمية النافذة وأي إرشادات وأدلة ذات علاقة	4.48	.680	مرتفعة
3	15	يتبنى المصرف الدوران المنتظم للتدقيق الخارجي بين مكاتب التدقيق	4.38	.671	مرتفعة
4	14	لدى المصرف دائرة لإدارة المخاطر تتولى مسؤوليات تحليل جميع المخاطر التي يتعرض لها البنك.	4.31	.711	مرتفعة

الرتبة	رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقييم
5	13	يقوم المصرف بوضع إجراءات تمكن الموظفين من الإبلاغ وبشكل سري في حينه عن وجود مخاوف بخصوص احتمالية حدوث مخالفات	4.28	.666	مرتفعة
6	16	تتم مراجعة هيكل أنظمة الضبط والرقابة الداخلية من قبل المدقق الخارجي، مرة واحدة على الأقل سنويا.	4.11	.917	مرتفعة
مجال بيئة الضبط والرقابة					
			4.34	.540	مرتفعة

يشير الجدول (3) إلى أن المتوسطات الحسابية لمعيار بيئة الضبط والرقابة قد جاءت بالمستوى المرتفع، وبلغت متوسطاتها الحسابية ما بين (4.48 - 4.11) وقد جاءت الفقرة التي تنص أنه "يقوم مجلس إدارة المصرف بتضمين التقرير السنوي تقريرا حول مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية على الإبلاغ المالي" بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (4.48) بينما جاءت الفقرة التي تنص على أنه "تتم مراجعة هيكل أنظمة الضبط والرقابة الداخلية من قبل المدقق الخارجي، مرة واحدة على الأقل سنويا" في

المرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (4.11). أما الانحرافات المعيارية للعبارات التي شملها هذا المعيار فيلاحظ إنها منخفضة وتؤشر على أن الإجابات متقاربة ومتشابهة إلى حد كبير.

رابعا: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال (العلاقة بين المساهمين)

جدول (4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة

الدراسة عن فقرات مجال "العلاقة بين المساهمين" مرتبة تنازليا (ن 81)

الرتبة	رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقييم
1	21	يحرص المصرف على انتخاب أعضاء المجلس أو يعاد انتخابهم خلال الاجتماع السنوي للهيئة العامة ووفقا لما جاء في النظام الأساسي	4.35	.721	مرتفعة
2	20	يحرص المصرف على حضور رؤساء لجان التدقيق والانتقاء والمكافآت وأي لجان أخرى منبثقة عن المجلس الاجتماع السنوي للهيئة العامة	4.29	.670	مرتفعة
3	18	يحرص المصرف على بيان النتائج بما في ذلك نتائج	4.29	.539	مرتفعة

الرتبة	رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقييم
		التصويت والأسئلة التي قام المساهمون بطرحها وردود الإدارة التنفيذية عليها			
4	19	يحرص المصرف على مراعاة حق التصويت على حدة على كل قضية تثار خلال الاجتماع السنوي للهيئة العامة	4.16	.657	مرتفعة
5	17	يحرص المصرف على حضور ممثلين عن المدققين الخارجيين الاجتماع السنوي للهيئة العامة	4.12	.749	مرتفعة
		مجال العلاقة بين المساهمين	4.24	.581	مرتفعة

يشير الجدول (4) إلى أن المتوسطات الحسابية لمعيار العلاقة بين المساهمين قد جاءت بالمستوى المرتفع، وبلغت متوسطاتها الحسابية ما بين (4.35- 4.12) وقد جاءت الفقرة التي تنص أنه "يحرص المصرف على انتخاب أعضاء المجلس أو يعاد انتخابهم خلال الاجتماع السنوي للهيئة العامة ووفقا لما جاء في النظام الأساسي للمصرف" بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (4.35) بينما جاءت الفقرة التي تنص على أنه "يحرص المصرف على حضور ممثلين عن المدققين الخارجيين الاجتماع السنوي للهيئة العامة" في

المرتبة الأخيرة وبتوسط حسابي بلغ (4.12). أما الانحرافات المعيارية للعبارات التي شملها هذا المعيار فيلاحظ إنها منخفضة وهي تؤشر على أن إجابات عينة الدراسة متقاربة ومتشابهة إلى حد كبير.

خامسا: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمتغير التابع: (الشفافية والإفصاح)

جدول (5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة

الدراسة عن فقرات المتغير التابع "الشفافية والإفصاح" مرتبة تنازليا (ن 81)

الرتبة	رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقييم
1	25	يفصح المصرف عن ملكية النسبة العظمى من الأسهم	4.45	.787	مرتفعة
2	26	يلتزم المصرف بتوفير المعلومات الجوهرية والأساسية حول حسابات الاستثمار التي يديرها لأصحاب حسابات الاستثمار	4.33	.771	مرتفعة
3	22	يفصح المصرف عن المعلومات الهامة التي ينبغي الإفصاح عنها في تقرير	4.32	.802	مرتفعة

الرتبة	رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقييم
		الإدارة			
4	27	يتم الإفصاح عن السياسات والطرق المحاسبية المتبعة في المصرف	4.20	.893	مرتفعة
5	24	يتضمن التقرير السنوي للمصرف إفصاح من الإدارة التنفيذية للمصرف بشكل يسمح للمستثمرين بفهم نتائج العمليات الحالية والمستقبلية والوضع المالي	4.19	.629	مرتفعة
6	23	يلتزم المصرف بالمحافظة على خطوط اتصال مع السلطات الرقابية والمساهمين والمودعين والمصارف الأخرى والجمهور	4.14	.755	مرتفعة
		المتغير التابع: الشفافية والإفصاح	4.27	.609	مرتفعة

يشير الجدول (5) إلى أن المتوسطات الحسابية للمتغير التابع: الإفصاح والشفافية قد جاءت بالمستوى المرتفع، وبلغت متوسطاتها الحسابية ما بين (4.14 – 4.45) وقد جاءت الفقرة التي تنص أنه "يفصح المصرف عن ملكية النسبة العظمى من الأسهم" بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (4.45) بينما جاءت الفقرة التي تنص على أنه "يلتزم المصرف بالمحافظة على خطوط اتصال مع السلطات الرقابية والمساهمين والمودعين والبنوك الأخرى والجمهور" في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (4.14). أما الانحرافات المعيارية للعبارات التي شملها هذا المعيار فيلاحظ إنها منخفضة وتؤشر على أن إجابات العينة متقاربة ومتشابهة إلى حد كبير.

اختبار الفرضيات

بعد التأكد من عدم وجود تداخل خطي متعدد بين أبعاد المتغير المستقل، وان بيانات متغيرات الدراسة تخضع للتوزيع الطبيعي فقد أصبح بالإمكان تطبيق تحليل الانحدار الخطي لاستخراج النتائج واختبار أثر المتغير المستقل والمتمثل في معايير الحوكمة الشرعية التي تم استخدامها في التنبؤ بقيمة هذه العناصر تؤثر في تعزيز الإفصاح والشفافية في المصارف الإسلامية الكويتية، وذلك باستخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Regression)، والجدول التالي رقم (6) يبين نتائج معاملات الارتباط لنموذج الانحدار المتعدد، والتي كانت على النحو الآتي:

الجدول (6): نتائج معاملات الارتباط لنموذج الانحدار المتعدد

R معامل الارتباط	R Square معامل التحديد	Adjusted R Square معامل التحديد المعدّل	Std. Error of the Estimate	النموذج Model
.832	.693	.671	.36504	1

يبين الجدول (6) أن قيمة العلاقة بين الحوكمة الشرعية وبين تعزيز الإفصاح والشفافية في المصارف الإسلامية الكويتية (R) قد بلغت (.832) وهي قيمة مرتفعة وتشير إلى علاقة ايجابية طردية، ويلاحظ أن قيمة معامل التحديد (R2) قد بلغت (.693) وهي تشير إلى أن أثر الحوكمة الشرعية يفسر من التغير أو التباين الحاصل في تعزيز الإفصاح والشفافية بقيمة النسبة المذكورة، كما يمكن استخدام قيمة (R2) المعدلة والتي تأخذ بالحسبان عدد المتغيرات المستقلة لتصبح نسبة معامل التحديد المعدل Adjusted R Square (.671) وتعتبر القيمة المتبقية من أي من النسبتين تعود أو ترتبط بعوامل أخرى قد تؤثر في تعزيز الإفصاح والشفافية في المصارف الإسلامية الكويتية.

النتائج

بينت النتائج أنه يوجد أثر لمعايير الحوكمة الشرعية المتمثلة بـ (مجلس الإدارة، لجان مجلس الإدارة، بيئة الضبط والرقابة، العلاقة بين المساهمين) في تعزيز الإفصاح والشفافية في المصارف الإسلامية الكويتية، أما المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات الحوكمة الشرعية ككل قد جاءت جميعها بالمستوى المرتفع، وقد تبين ما يلي:

1- جاءت المتوسطات الحسابية لمعيار مجلس الإدارة بالمستوى المرتفع، وتبين أن مجلس إدارة المصرف يتحمل كافة المسؤوليات المتعلقة بعمليات المصرف وسلامة

وضعه المالي، ويقوم أيضا بالتأكد من أن المصرف يتمتع بنزاهة عالية في ممارسة أعماله.

2- جاءت المتوسطات الحسابية لمعيار لجان مجلس الإدارة بالمستوى المرتفع، وتبين أن المصرف يقوم بتشكيل لجنة إدارة المخاطر لمراجعة سياسات واستراتيجيات إدارة المخاطر لدى المصرف قبل اعتمادها من المجلس، ويقوم أيضا بتشكيل لجنة الانتقاء والمكافآت والتي تتولى مسؤولية التأكد من وجود سياسة مكافآت لدى المصرف.

3- جاءت المتوسطات الحسابية لمعيار بيئة الضبط والرقابة بالمستوى المرتفع، وتبين أن مجلس إدارة المصرف يقوم بتضمين التقرير السنوي للمصرف تقريرا حول مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية على الإبلاغ المالي، وتبين أن لدى المصرف وحدة للامتثال تتولى إعداد منهجية فعالة لضمان امتثال المصرف بجميع القوانين والتعليمات النافذة وأي إرشادات وأدلة ذات علاقة.

4- جاءت المتوسطات الحسابية لمعيار العلاقة بين المساهمين بالمستوى المرتفع، وتبين أن المصرف يحرص على انتخاب أعضاء المجلس أو يعاد انتخابهم خلال الاجتماع السنوي للهيئة العامة ووفقا لما جاء في النظام الأساسي للمصرف، ويحرص أيضا على حضور رؤساء لجان التدقيق والانتقاء والمكافآت وأي لجان أخرى منبثقة عن المجلس الاجتماع السنوي للهيئة العامة.

5- جاءت المتوسطات الحسابية للمتغير التابع: الشفافية والإفصاح بالمستوى المرتفع، وتبين أن المصرف يفصح عن ملكية النسبة العظمى من الأسهم ويلتزم أيضا بتوفير المعلومات الجوهرية والأساسية حول حسابات الاستثمار التي يديرها لأصحاب حسابات الاستثمار.

التوصيات

يوصي الباحث بما يلي:

- 1- الاستمرار بتفعيل معايير الحوكمة الشرعية وذلك لتفادي الآثار التي قد تتعرض لها المصارف الإسلامية من جراء ضعف الجوانب التطبيقية لمبادئ الحوكمة الشرعية بداخلها.
- 2- منح لجان مجلس الإدارة المنبثقة عن الحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية صلاحية الحصول على أي معلومات وإعطاءها الحق في استدعاء أي موظف تنفيذي أو عضو مجلس إدارة لحضور اجتماعها.
- 3- قيام المصارف الإسلامية بتحديد مسؤوليات لجان المجلس، لكون هذه المسؤوليات تستدعي الفصل بين مهمة الإشراف ومهمة الإدارة ضمن هيكل تنظيمي محدد لمجلس الإدارة يضمن التحديد الواضح لمهام ومسؤوليات كل من الأعضاء التنفيذيين وغير التنفيذيين في المجلس.
- 4- أن تبادر جهات الرقابة والإشراف على المصارف الإسلامية والبنك المركزي بإصدار دليل جديد يوضح المبادئ الأساسية لنظام الحوكمة الشرعية وإرشادات بتطبيقه في الواقع العملي، وتشجيع المصارف الإسلامية على الالتزام بالمبادئ الأساسية لنظام الحوكمة الشرعية.
- 5- قيام المنظمات المهنية للمحاسبة والمراجعة، المعترف بها عالمياً، بإصدار دراسات متكاملة، تشكل الإطار النظري الموضوعي الذي يتم الاسترشاد به في الممارسة المهنية للحوكمة الشرعية، وذلك كبديل عن تلك الإصدارات المنفصلة،

والتي تفتقر في كثير من الأحيان للربط فيما بينها وإظهار كيفية الاستفادة العملية منها.

6- تفعيل برامج التعليم والتدريب المهني المستمر في الجامعات والمعاهد الكويتية وذلك من خلال تنظيم برامج تدريبية حول قواعد الحوكمة الشرعية بحيث تكون إلزامية وتحت إشراف المنظمات والنقابات المهنية.

7- ضرورة قيام الباحثين من الأكاديميين والمهنيين بإجراء المزيد من البحوث والدراسات للوصول إلى استحداث معايير جديدة تدعم التقيد باستراتيجيات ومبادئ الحوكمة الشرعية.

REFERENCES

Arabic References

- Abu Hamam, Majid Ismail: Athara tadbiiq qawa'id Al hukumah alaa ifsaah al-mahasibii wujudatu wadiqat al-taqaarir almaliyah, darasah meydaniyah alaa shirkat al-madrajah fii suqi falastin lil awraq almaliyah, risalah majister, Jami'ah Islamiyah, gazah, 2009.
- Abul Kheyr, mudathir taha, wa, alzakah, Al-zayid Ahmed, "mashakil mu'asirah fil tadhkir". da'ar tanta lil nashri wa, altawzi' Jamhuriyati misr Al-Arabiyah, 2012.
- Al-Khuleyri, Muhsin Ahmed, Hukimati Al-Shirkat, Qaira: Majmu'ati Al-Neyl Al-Arabiyah, 2015.
- Za'tari, Alaa Al-addin, Alhukimah Al-Shariyah fil masarif Al-Islamiyah Al-Amilah Fii Suriya, Bahth Mukadam ilaa Al-mu'tamar Al, Ilmii Al-dduwali Al-Awal, Bi'inwan: Mustajadat Al-Amal Al-misrifi Al-Islami wa taqlidi: Alwaqi' Wal mushkilat Wal afaak Al-mustakbaliyah, Al-Munka'id Khilal Al-fatrah 2012-16-14, Oman Wal mufrik, Al-Urdun, 2012.
- Suleman, Muhammad Mustafa, Hukimat Al-Shirkat wa dawl A'laa majaalil Al-Idarah wal-mudirin Al-tanfidiyin, Al-Iskandariyah: Al-da'ar Al-Jaami'iyah, 2016.
- Al-Shamri, Sadik Rashid, Al-Hukimat Daliil Amal Lil Islaah Al-Maali Wal Mu, assasi, Majalah Bagdad, Al-Mujalad 3, Al-Adad 17.2018. p118.
- Al-tarawinah, Issa, Awamil najah istaratijiyah Al-hukimah fii tahkiik al-ifsah wujudati takarir al-maliyah: Darasah meydaniyah alaa shirkat al-madrajah fii suuk Oman al-maali, atruhah diktorah, Jami'atul Janam, taraabulas, Lubnan. 2016.

Ali, Abdi Wahab Nasr wa shahatih, Shatah Al-zayid. Muraja,atul hisabat wa huukmiatil shirkat fii bii,atil A'mal Al-Arabiyah Wal dawliyah Al-mu, sarah, Al-Iskandariyah: Al-ddar Al-Jaami,iyah Lil Nashr Wa ttawzi'.

Al-Amri, samirah, Athar Tadbiik aaliyaati huukimat Al-Shirkat alaa jowdatil ifsaah al-muhaasabii daraasati haalati diiwanil Al-tarkiyah wal taysir al-akaari li waaliyati al-bawayrah, Risaalah maajisteer, jaami,ati Aklii muhand aw lihaaj, Al-buweyrah, Al-jaziirah, 2015.

Al, iisii, Yasin, Mustawal Ifsaah anil bunuud geyr al-aadiyah fil kawa,im Al-maliyah, Majalatul Manarah, Jami,atu aal Albeyt, Al-mufrik, Al-Urdun, Mujalad 5, Adad 1, 2010. P75-103.

Isha, Ammar, Wa, Amri, Sami, Tadbiik Kawa,id Al-hukimah wa, atharuhu Alaa Al-ifsah Al-Muhasibi wujudatu Al-takarir Al-maliyah: darasah halati shirkat al-musahamah Al-Jazaa,iriyah, buhuuth wa,awraak Amal Al-mu'tamar Al-Arabi Al-Awal hawla al-tadafuk al-dakili fii, itaar hukimati Al-Shirkat, Jami,atu Mohamed Kheylar baskarah, Kuliyyatul Al-Ulum Al-iktisadiyah, 2013.

Al-Nashrah Al-Sanawiyah Al-sadirah anil Bank Al-markazi Al-kuwayti, 2019.

Al-Nawas, Rafid, Obaid, Athra hukima lil shirkat alaa jawdati adaa murakib Al-hisabat, Majalatul Al-Ulum Al-Iktisadiyah wal idaariyah, Bagdad, Al-Mujalad 14(50), 2018, P237.

English References

Alamgir, M., Corporate Governance: A Risk Perspective, paper presented to: Corporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development, a conference organized by the Egyptian Banking Institute, Cairo, 2007. p:7–8.

- Dey Aiyesha, Corporate Governance and Financial Reporting Credibility, A Dissertation for the degree of doctor of philosophy in The University of Northwestern, Unpublished. 2015.
- Dinapoli, T. P., Standards for Internal Control in New York State Government, Euromoney Publications PLC, V, 15 N. 1. 2017. P: 4-63.
- Fawzy, S., Assessment of Corporate Governance in Egypt. Working Paper No. 82. Egypt, The Egyptian Center for Economic Studies. 2013.
- Louwers, T. J., Ramsay, R.J. And Sinason, D. H. And Strawser, J. R., Auditing and Assurance Services, McGraw-Hill Companies, New York, Americas. 2015.
- Myburgh, J., The Informative ness of Voluntary Disclosure In the Annual Reports of Listed Industrial Companies in South Africa, Meditari Accountancy Research, Vol. 9, 2011. P:199-216.
- Pike, R. and Mangena, M. "The Effect of Audit Committee Shareholding, Financial Expertise and Size on Interim Financial Disclosures". Accounting and Business Research. Vol. 35. No.4 . 2015. p: 327-549.
- Rikanovic, Maladen, "Corporate Disclosure Strategy and the Cost of Capital, An Empirical Study of Large Listed German Corporations", Dissertation, PhD in accounting, University of St. Gallen, Germany. 2015.
- Sawyer's, Leila, Ditten Hofer, and Scheiner, Jhon. "Sawer's Internal Auditing the Practice of Modern Internal Auditing", Published by the Institus of Internal Auditors. 2013.